S/PV.5392

الأمم المتحدة

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

الجلسة ٥٣٩٢

الثلاثاء، ٢١ آذار/مارس ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٥٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ميورال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	بيرو	السيد دي ريفيرو
	جمهورية تنزانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد النصر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بولتون
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

تقريرا الأمين العام عن السودان

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور (S/2006/148)

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2006/160)

06-27788 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقريرا الأمين العام عن السودان

التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور (S/2006/148)

تقرير الأمين العام عن السودان (S/2006/160)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان.

تقرر ذلك.

أدعو السيد برونك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس التقرير الشهري للأمين العام عن دارفور، الوثيقة S/2006/148.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا تقرير الأمين العام عن السودان، الوثيقة S/2006/160.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يدلي بها السيد يان برونك، الممثل الخاص للأمين العام في السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان.

أعطي الكلمة للسيد برونك.

السيد برونك (تكلم بالانكليزية): سأدلي أولا ببضع ملاحظات استنادا إلى ولاية اتفاق السلام الشامل، وفي الجزء الثاني من إحاطتي الإعلامية سأتطرق إلى الجوانب المتعلقة بدارفور.

إن تنفيذ اتفاق السلام الشامل لا يزال يمضي في مساره. إلا أن تشكيل اللجان – وقد تم إنشاء عدد من هذه اللجان – ليس سوى خطوة أولى. وهذه اللجان سيحكم عليها بالنجاح أو الفشل عن طريق أدائها. واحترم كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان نص الاتفاق، ولكن لا يزال سائدا في الميدان مناخ متزايد من الريبة بين الطرفين. ويمكن استعادة الثقة المتبادلة عن طريق قيادة متبصرة. وقد أظهر الرئيس بشير، عندما تكلم إلى جمهور من الجنوب في جوبا، قيادة مستنيرة عندما ذكر أن الشعب في الجنوب سيكون حرا في التصويت لصالح الانفصال في الاستفتاء، بعد خمس سنوات من الآن، وأنه يفضل الانفصال على خوض حرب أخرى. أما نائب الرئيس كير فقد بدد، من جانبه، الاعتقاد بوجود نزاع سياسي على النفط عندما أعلن، أثناء الاجتماع الأول للاتحاد السوداني في باريس، أنه لم يعد هناك أي خلاف كبير على اقتسام النفط بين الشمال والجنوب.

وقد كان اجتماع الاتحاد بحد ذاته، الذي عقد بتاريخ ٩ و ١٠ من آذار/مارس، ناجحا جدا. واتحد الطرفان، بقيادة سالفا كير، واشتركا في الاجتماع بصفتهما حكومة الوحدة الوطنية. وكان ذلك علامة مشجعة. والالتزامات التي قطعها كل من الشمال والجنوب بكفالة الشفافية والخضوع للمساءلة، فضلا عن التوجيه الحصيف للحكم المالي والاقتصادي، تبشر بالخير لسياسة إنمائية لن تعود بالفائدة على الزعماء والطبقة الوسطى فحسب، وإنما ستساعد أيضا في مكافحة الفقر.

وفي باريس، تجاوزت حكومة السودان مجرد إصدار الوعود. فقد فتحت علنا سجلات حسابات العام الماضي توخيا للشفافية، وتم الكشف عن ميزانية هذا العام. وهذا ضروري لترجمة السلام إلى مكاسب سلام ملموسة عن طريق الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

الجنوب السوداني يعاني من فقر مدقع. ويفتقر سكانه إلى الاحتياجات الأساسية. ومنذ التوقيع على اتفاق السلام، لم تنفذ مشاريع ملموسة لإعادة إعمار. والأشخاص يعودون لكنهم يفتقرون إلى وسائل إعادة الإدماج. والألغام منتشرة في كل مكان. وإزالتها، التي تعد ضرورية لتمكين الناس من العيش بأمان، لم تبدأ بعد. ولم يبدأ أيضا تسريح المقاتلين السابقين. ومدينة جوبا، التي كانت أصلا تفتقر إلى الماء والكهرباء، لا تزال تستقبل المزيد والمزيد من الناس. وحالة مرافق الصرف الصحي تبعث على الاستياء. ونسب الإصابة بالإسهال والكوليرا آخذة في الارتفاع. وقرى كثيرة تكاد تعجز عن تحمل الأعداد المتزايدة من سكانها لأن الإنتاج الغذائي غير كاف. والعجز في إعادة الإعمار وتحقيق التنمية في الجنوب يعتبر التهديد الأعظم للسلام. وإذا لم يعالج، فسيتساءل الناس عن الأثر الذي حققه السلام لهم. سيزداد الإحباط. وسيزداد العنف. وبعد الحرب، ستكون هناك أسلحة كثيرة لمن يريدون انتزاع الموارد الشحيحة من أجل البقاء.

ثمة مؤشرات الآن إلى تدهور الحالة الأمنية في الجنوب. لم يبدأ بعد نزع سلاح المقاتلين السابقين. وإدماج الجماعات المسلحة الأخرى لا يتم بسلاسة. وتقتضي هذه الحالة زيادة كبيرة ومضمونة للموارد المالية المخصصة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وبعد قرار بولينو ماتيب – زعيم قوات الدفاع عن جنوب السودان السابقة، حركة التمرد الجنوبية الأخرى – إدماج قواته في الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهو قرار ارتكز على نص في اتفاق السلام الشامل، بدأنا نشهد مصادمات عنيفة بين الفصائل المتنافسة. وفي منطقة أبيي، تعرضت قافلة من ركاب غير مسلحين لكمين قُتل فيه أكثر من ٢٠ شخصا وجُرح أكثر من ٣٠ آخرين. وقادة قوات الدفاع عن جنوب السودان السابقة الذين تم إقناعهم بالبقاء ضمن القوات المسلحة السودانية بدلا من الانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان – والذين تم إقناعهم بالمال والسلاح – تفيد الشائعات بأنهم قد خططوا لهذا الهجوم. ولقد غادرت الخرطوم قوافل جديدة لجنود في قوات الدفاع عن جنوب السودان السابقة وأسرهم ومروا عبر منطقة أبيي المتنازع عليها بشدة في طريقهم إلى الجنوب. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة في السودان من التوسط لتوفير ممر آمن لهم ومراقبته. ولكن مازالت الحالة متوترة ولم يُتخذ إجراء حتى الآن ضد مرتكبي ذلك الهجوم الذين مازالوا يتجولون في تلك المنطقة.

إن الآلية الأمنية التي يتوخاها اتفاق السلام الشامل للتصدي لمثل هذه المسائل هي وحدات التكامل المشتركة، التي لم تبدأ عملها حتى الآن. وهذا الأمر يبعث على القلق الشديد. علاوة على ذلك، قلّصت الحكومة حرية حركتنا بدرجة كبيرة في منطقة أبيي وأبلغتنا بأنه ينبغي لبعثة الأمم المتحدة ألا تعمل إلا جنوب خط رسمته الحكومة. وفي رأينا أن هذا انتهاك لكل من اتفاق مركز القوات واتفاق السلام الشامل. بالإضافة إلى ذلك، هذا يعيق قدرتنا على رصد تحركات القوات في إحدى أكثر المناطق إثارة للنزاع. ونأمل أن تُحل هذه المسألة في الاجتماع المقبل للجنة السياسية لوقف إطلاق النار الأسبوع المقبل.

بعد تأخير طويل، التقت اللجنة السياسية لوقف إطلاق النار للمرة الأولى في ٢٠ شباط/فبراير. وقررت أن تجتمع مرة كل شهر. وبالإضافة إلى أبيي، سيتعين مناقشة مسائل أخرى معلقة. وتشمل هذه المسائل الحالة في الشرق،

والكشف عن جميع مواقع القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وتشكيل وحدات التكامل المشتركة، وجيش الرب للمقاومة، ووضع الحدود بين الشمال والجنوب، خاصة المناطق الثلاث المسماة جنوب كردفان والنيل الأزرق وأبيي. ولا يمكن حل هذه المسائل من خلال إجراء محادثات ثنائية منفصلة مع الجيش الشعبي لتحرير السودان والقوات المسلحة السودانية؛ إذ يتعين التعامل معها ضمن المؤسسات الرسمية المنبثقة عن اتفاق السلام الشامل.

وإحدى تلك المؤسسات هي اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار، التي يترأسها قائد قوة بعثة الأمم المتحدة، والتي تجتمع مرة كل أسبوعين في جوبا. وحتى الآن، عقدت هذه اللجنة ٢٠ اجتماعا. وهي أنشط المؤسسات المنبثقة عن اتفاق السلام الشامل وأكثرها نجاحا.

ومنذ منتصف عام ٢٠٠٥ نشهد عددا متزايدا من أحداث العنف في الجنوب، والتي تكون أحيانا قبلية، وأحيانا تتعلق بالجماعات المسلحة الأخرى، وأحيانا تنجم عن مصادمات بين البدو والمزارعين أو بين المشردين داخليا العائدين والسكان المحليين، وأحيانا تكون بسبب هجمات يشنها جنود ناقمون لا يتقاضون رواتبهم فيقومون بأعمال نهب، وأحيانا تكون نتيجة منازعات محلية تتحول إلى مصادمات قبلية أو سياسية. وحتى الآن، فإن بعثة الأمم المتحدة، بمساعدة الهيكل الثلاثي لاتفاق السلام الشامل – المكون من اللجنة العسكرية المشتركة لوقف إطلاق النار واللجان العسكرية المشتركة في المنطقة والأفرقة العسكرية المشتركة – تمكنت من احتواء أعمال العنف هذه. ولقد طبقنا نهجا موحدا يجمع بين العناصر العسكرية والشرطة والعناصر المدنية، بما في ذلك عناصر المجال الإنساني وحقوق الإنسان والحماية ونزع الألغام ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والخبراء المحليون. ولقد مكّنتنا استجابتنا السريعة والموحدة من منع التصعيد.

ومع ذلك، فإن التوتر يتصاعد. وليس من الواضح إلى أي مدى قد تم بالفعل إعادة نشر القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان. فعلى الورق، تم تحقيق الأهداف المتوسطة المدى لاتفاق السلام الشامل، ولكن ثمة مؤشرات على وجود تحركات للقوات لم يتم الإبلاغ عنها سلفا و لم يتم تفسيرها. ولقد بدأنا مراجعة شاملة لكل المواقع وكل التحركات، ولكننا نعتمد على تعاون الأطراف. وحقيقة أن المراقبين السودانيين، الشماليين والجنوبيين على حد سواء، الذين يرافقون مراقبي بعثة الأمم المتحدة لا يمكنهم، وفقا لقواعد الأمم المتحدة، أن يتقاضوا رسوما هي أمر يؤثر على تعاونهم ويحد من قدراتنا على المراقبة.

والشاغل الثاني هو الشرق. ففي أيار/مايو من العام الماضي تمكنت بعثة الأمم المتحدة من تيسير إبرام اتفاق غير رسمي بين الحكومة والجبهة الشرقية على عدم مهاجمة بعضهما لبعض. وأعرب كلاهما عن استعدادهما للبدء بمناقشة مسألة المحادثات بينهما. ومنذ ذلك الحين، دخل في الساحة ميسرون ووسطاء دوليون آخرون. وأسفر ذلك عن تأجيل غير محدد حتى لبداية المحادثات. وكان ينبغي لهذه المحادثات أن تسفر عن نتيجة محددة قبل انسحاب الجيش الشعبي لتحرير السودان من الشرق، وهو ما كان ينبغي أن يتم قبل ٩ كانون الثاني/يناير.

وفي كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، طُلب إلى مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة إلى ما بعد إعادة انتشار الجيش الشعبي لتحرير السودان بغية المساعدة على تجنب تصادم مسلح بين القوات المسلحة السودانية والجبهة الشرقية. و لم يتخذ المجلس قرارا. ويحد هذا من

قدرتنا على المراقبة والتوسط. ومنذ كانون الثاني/يناير، لدينا مراقبون في منطقة همشكوريب المتنازع عليها، وذلك في أعقاب غارة شنها مقاتلون شبه عسكريين في المنطقة. ومُدد وجود الجيش الشعبي لتحرير السودان هناك لمدة شهرين. وتمكنت بعثة الأمم المتحدة من الإبقاء على الوضع الراهن. ولكن إذا أجل المجلس اتخاذ القرار أكثر من ذلك فقد تندلع أعمال عنف في الشرق.

الشاغل الثالث هو استمرار وجود جيش الرب للمقاومة في جنوب السودان. ولقد أجبر ذلك بعثة الأمم المتحدة على الإبقاء على التأهب الأمني الشديد الذي يقيد العديد من العمليات. ومازال جيش الرب للمقاومة ينهب ويقتل السكان المحليين. ومنذ إصدار المحكمة الجنائية الدولية أحكام الإدانة في نهاية العام الماضي، ازدادت هجمات جيش الرب للمقاومة. وقُتل عاملون في المجال الإنساني. ووقعت ثلاث هجمات على مجمعات في يامبيو وبي ومرة أخرى وقع هجوم في عطلة نهاية هذا الأسبوع في يامبيو. وبينما توجد حاجة إلى إفساح المجال لحل سياسي من ناحية، إلا أنه يتعين علينا من ناحية أخرى أن نعزز قدراتنا على الحماية والدفاع وعلى مجابهة آليات دعم جيش الرب للمقاومة داخل السودان وخارجه.

ويسعدني أن أعلن أننا حققنا ٨٠ في المائة من انتشارنا المتوخى في الجنوب. وفي ضوء الحالة الأمنية الخطيرة التي وصفتها للتو، نحن بحاجة عاجلة إلى الوصول إلى طاقتنا الكاملة. وسحب أية قوات من جنوب السودان سيكون مثل إرسال المراقب إلى داره بعد الظهر.

ويسعدني أن أعلن أننا قد نجحنا في إبرام اتفاق مركز القوات مع الحكومة. وتنفيذ هذا الاتفاق – على سبيل المثال حرية الحركة وبث برامج إذاعة الأمم المتحدة – سوف يدلل على نجاحه أو فشله. ويتعرض موظفو الأمم المتحدة لكثير من المضايقات في الميدان. ويعزى ذلك بدرجة رئيسية إلى السلطات المحلية. وقد أبدت الحكومة رغبتها في التعاون.

وفي أعقاب نشر الرسوم الكاريكاتورية سيئة السمعة قامت مظاهرات في أنحاء شمال السودان أيضا، ولكن رد الفعل السوداني على تلك المسألة كان أشد اعتدالا بكثير مقارنة بالاحتجاجات في البلدان الإسلامية الأخرى. فكانت المظاهرات سلمية وتحت السيطرة ونجحت السلطات في الحيلولة دون وقوع هجمات على الأفراد بسبب جنسياتهم.

ومن دواعي سروري أيضا تمديد فترة الوقف الاختياري للتدابير المقيّدة لتقديم المساعدات الإنسانية. وقد يذكر الأعضاء أنه تم التفاوض في هذا الشأن لأول مرة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ بين الأمين العام كوفي عنان والرئيس البشير. وقد تم تمديد الوقف الآن إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ في جميع أرجاء السودان. وهذا يمكّننا من التخطيط لتقديم المساعدة وتنفيذها بشكل أفضل. ونرجو أن يكون له تأثير ملموس على أرض الواقع. كما نرجو ألا يحجب القانون الذي صدر مؤخرا بشأن المنظمات غير الحكومية ولا ممارسات القوات الأمنية الوطنية السودانية عن الأعين ذلك التطور الإيجابي.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى ما يتعلق بالمشردين في الخرطوم وحولها. إن حالة أولئك الأشخاص ما برحت مأساوية. فالكثيرون منهم يعانون الفقر المدقع، وهم محرومون من المساعدات، وليس لديهم دخل يمكّنهم من ابتياع أدنى الضروريات. وفي الأسبوع الماضي، أعلن والي الخرطوم إنهاء إعادة التوطين القسرية للمشردين داخليا. ويعني هذا القرار، وهو من ثمار التعاون بين المجتمع الدولي والسلطات المحلية، أن بإمكانهم البقاء في أماكنهم بدلا من أن يتهددهم

خطر تدمير مساكنهم والاضطرار إلى البدء من جديد بالعيش في مكان ما في الصحراء.

وأريد الآن أن أبدي عددا من التعليقات بشأن دارفور.

ما زال أهل دارفور يتعطشون إلى السلام. فأعمال القتل والاغتصاب وانتهاكات حقوق الإنسان في خرق مباشر للاتفاقات المبرمة ولقرارات مجلس الأمن، تشكل تهديدا للسلام في السودان بأسره، لأن السلام لا يتجزأ. ولا أجد سعادة في أن أضيف بلدتي شريعة وغريدا، اللتين استجدتا منذ إحاطتي الإعلامية السابقة ، إلى آرو شارو وتاما وأبو سروج وطويلة ولبدو وحمادة وخور أبشي، فكلها تشهد على ما يجري ارتكابه من فظائع قاسية ومن رعب وجرائم قتل واغتصاب. إنها لقائمة موسومة بالعار.

وقد اقترحت في كانون الثاني/يناير أنه سوف يتعين علينا تغيير استراتيجيتنا بسبب فشلها. ذلك أنه لم يُبرم اتفاق سلام كما أن أعمال القتل مستمرة. والموقف بعد مضي شهرين لا يزال على حاله. ففي جبل مرة، تواصل القتال بين الحكومة وجيش تحرير السودان وازدادت حدته حتى آخر عطلة نهاية الأسبوع هذه. وعلى طول خط الحدود مع تشاد، ازدادت شدة التوتر، وهي منطقة محظورة على العاملين في الحقل الإنساني. وفي جنوب دارفور، لا تزال الميليشيات تقوم بتطهير القرى الواحدة بعد الأخرى. ولم تنزع الحكومة سلاحها. بل على العكس من ذلك، يتكلم القادة العسكريون التابعون للاتحاد الأفريقي في الميدان علانية عن استمرار القوات الموالية للحكومة في تقديم الدعم للميليشيات. وتزداد حركات التمرد تشرذما أكثر فأكثر، ويقاتل بعضها بعضا، وتكوّن تحالفات جديدة ثم تفضّها، وتنأى بنفسها عن ممثليها في أبوجا. أما المطالب التي حددها مجلس الأمن فيلقى بها جانبا. ويجري خرق اتفاق نجامينا لوقف إطلاق النار يوما بعد يوم. ويعلم كلا الطرفين أن تلك الانتهاكات سوف تلاحظ، ولكنها لن تناقش أو تعالج، ناهيك عن أن يعاقب عليها. ووقف إطلاق النار لا يعمل، واللجنة المشتركة لا تجتمع. وأما الجزاءات التي كان من المتوقع فرضها لدى إنشاء فريق الخبراء التابع لمجلس الأمن فلا وجود لها إلا من الوجهة النظرية فحسب.

وينبغي أن تركز استراتيجيتنا على هدفين: السلام والحماية، أي السلام بين الأطراف المتحاربة، وحماية المدنيين العزل، وخاصة في مواجهة حركات لا تحفل بالجلوس إلى مائدة المفاوضات والتكلم عن السلام. ومن الضروري في هذا الصدد أن تتخذ ثلاث خطوات.

أولا، لا بد من إبرام اتفاق على وجه السرعة في أبوجا بشأن السلطة وتقاسم الثروة، يتلوه إجراء حوار شامل للجميع بين جميع أصحاب المصلحة في دارفور وبين بعضهم البعض، بما فيهم المجتمع المدني، لتحقيق استدامة هذا الاتفاق. ثانيا، لا بد من إبرام اتفاق جديد لوقف إطلاق النار قابل للاستمرار. ويستدعي هذا صياغة خالية من الغموض في الاتفاق، وأحكاما وإجراءات صارمة للتنفيذ، وجزاءات واضحة إزاء الانتهاكات، ومقعدا يمثل قوة شديدة البأس لحفظ السلام من أجل ضمان التصدي الكامل لجميع الانتهاكات في توقيت مناسب وبدون تحيز. ولا يكفي ما يسمى بوقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، لضمان وصول العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والغوث الإنساني إلى الضحايا. بل ينبغي أن يضمن الوقف الشامل لإطلاق النار توفير الحماية للضحايا أنفسهم وعدم خلق ضحايا جدد. ثالثا، يجب أن يكون لدينا قوة سلام تتصف بالبأس، لها من الحجم ما فيه الكفاية للتواجد في كل مكان يحتاج إليها فيه، ومن القوة ما يردع عن القيام بأي هجوم، ولها ولاية من الاتساع بحيث تواجه جميع التهديدات الممكنة، ولها قدرة على البقاء، ولمدة طويلة بما يكفي

لبث الثقة في جميع سكان دارفور، بمن فيهم من يحتمل عودتهم إليها.

وقد كان أداء قوة السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بمواردها المحدودة أكثر من جدير بالثناء. والآن وقد قرر مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، من حيث المبدأ، دعم الانتقال إلى عملية تضطلع بها الأمم المتحدة في دارفور، يجب أن يوفر المجتمع الدولي جميع الموارد الضرورية لحفظ أرواح الناس وتطلعاتهم في دارفور. ويجب علينا أن نتخذ خطوات لزيادة إمكانيات الاتحاد الأفريقي في ذات الوقت الذي يجري خلاله التخطيط للفترة الانتقالية. وبغض النظر عمن يكون في الميدان، وعن التوقيت الذي يحدث فيه الانتقال، يلزم بأسرع ما يمكن تعزيز قوات حفظ السلام الحالية في دارفور بشكل كبير.

وقد لا يكون رد الفعل العام تجاه مرحلة الانتقال في السودان إيجابيا بدرجة كبيرة في الوقت الحاضر. ويشير خروج عدة مظاهرات وإلقاء الخطب في المساجد والتعليقات الرنانة في وسائط الإعلام إلى شن حملة مرسومة بعناية ضد عمليات الأمم المتحدة في دارفور. ولكني وجدت في أثناء زياراتي لدارفور رغبة حقيقية في السلام بين السكان بجميع أطيافهم. كما وجدت الجماهير تتعرض للتضليل. وأعرب كثير من الناس عن خوف حقيقي من أن يتكرر السيناريو العراقي في السودان.

وبغية التعامل مع كل هذه الأمور، لا بد لنا من إجراء مشاورات مع حكومة السودان. وبذلك، يمكننا تبديد المخاوف وتصحيح المفاهيم، وتوضيح أنه، استناداً إلى ميثاق الأمم المتحدة، فإن تمديد تواجد الأمم المتحدة في السودان لا ينطوي على انتهاك لسيادة البلد. وموافقة حكومة السودان على الانتقال إلى عمليات الأمم المتحدة – الذي نأمل أن يتم بعد التوصل إلى اتفاق للسلام في أبوجا – ستفيد قضية السلام في السودان أيما فائدة.

وقبل شهرين، وفي القاعة هذه، قلت إن الأمل وإن كان مفهوماً نبيلاً، إلا أن له حدوداً. وعلينا أن نصلح أوجه القصور لدينا وأن نوفر في المستقبل لأي عملية للأمم المتحدة في دارفور ولاية قوية وقوة ذات بأس، لا لمجرد الحفاظ على الأرواح، وإنما لضمان أن يكون بإمكان أبناء دارفور كافة أن يختاروا العيش حيث يريدون وأن يكون بوسع أطفالهم أن يتطلعوا إلى المستقبل الذي حُرِم منه آباؤهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد برونك على إحاطته الإعلامية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية بغية مواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٠.